الأمم المتحدة

E/CN.3/2006/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
22 December 2005
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة السابعة والثلاثون

٧-١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٣ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ قرارات: التصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية

التصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والثلاثين(أ). وهو يبين الكيفية التي تمت بها معالجة توصيات اللجنة المتعلقة بالتصنيفات الإحصائية الدولية منذ تلك الدورة.

وترد، في الفقرة ٨٧، النقاط المعروضة على اللجنة لمناقشتها.

(أ) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ٤ (E/2005/24)، الفصل الأول، القسم باء، الفقرة ٢.

* E/CN.3/2006/1.

250106 250106 05-66010 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - توصيات اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والثلاثين بشأن التصنيفات الدولية	١-٢	٤
ثانيا - الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها استجابة لطلبات اللجنة	٣-٨٦	٥
ألف - حالة عملية تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية	٣-٢٩	٥
١ - معلومات أساسية	٣-٤	٥
٢ - الأهداف والنطاق	٥-٦	٥
٣ - عملية التشاور	٧-١١	٦
٤ - الأعمال التي اضطلع بها	١٢-١٥	٧
٥ - مشروع التقارب بين نظام أمريكا الشمالية لتصنيف الصناعات والتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية	١٦-١٧	٨
٦ - المسودة النهائية للتنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد	١٨-٢٣	٩
٧ - الأعمال المقبلة	٢٤-٢٩	١١
باء - حالة عملية تنقيح التصنيف المركزي للمنتجات	٣٠-٥٠	١٢
١ - معلومات أساسية	٣٠-٣١	١٢
٢ - الأهداف والنطاق	٣٢	١٢
٣ - العملية الاستشارية	٣٣-٣٦	١٢
٤ - الأعمال التي اضطُلع بها	٣٧-٤٣	١٣
٥ - المسودة النهائية للصيغة ٢ للتصنيف المركزي للمنتجات	٤٤-٤٨	١٤
٦ - الأعمال المقبلة	٤٩-٥٠	١٦
جيم - حالة عملية تنقيح التصنيف الدولي الموحد للمهن	٥١-٦٥	١٦
١ - توصيات فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية	٥١-٥٥	١٦
٢ - الأعمال التي اضطلعت بها منظمة العمل الدولية	٥٦-٦٥	١٧
دال - حالة عملية تنقيح التصنيف الموحد للتجارة الدولية	٦٦-٦٨	١٩

هاء - حالة عملية تنقيح التصنيفات الزراعية	٦٩-٧٨	٢٠
١ - الزراعة في التصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الموحد للتجارة الدولية والتصنيف الدولي الموحد للمهن	٧٠-٧٣	٢٠
٢ - منظمة الأغذية والزراعة: قائمة المنتجات الزراعية	٧٤-٧٥	٢١
٣ - التصنيفات المستخدمة في البرنامج العالمي للتعداد الزراعي	٧٦-٧٨	٢٢
واو - استعراض الصلة بين التصنيف المركزي للمنتجات ومدونة الأمم المتحدة الموحدة للمنتجات والخدمات	٧٩-٨٤	٢٣
زاي - توصيات أخرى مقدمة من فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية بشأن العمل المستقبلي في إطار أسرة التصنيفات الدولية	٨٥-٨٦	٢٥
ثالثا - نقاط للمناقشة	٨٧	٢٥

أولا – توصيات اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والثلاثين بشأن التصنيفات الدولية

١ – في الدورة السادسة والثلاثين للجنة الإحصائية التي عقدت من ١ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٠٥[(١)]:

(أ) رحبت اللجنة بتقرير الأمين العام المتعلق بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية وسجلت تقديرها للتقدم الموثق في ذلك التقرير بشأن جولة سنة ٢٠٠٧ لتنقيح التصنيفات؛

(ب) ورحبت أيضا بالجهود الحثيثة التي تبذلها الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة للإبقاء على تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية في إطار الجدول الزمني المحدد في الفترة الباقية حتى الاجتماع التالي لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وشكرت المشاركين في فريقها الفرعي التقني لتيسير ذلك الجهد؛

(ج) أشارت إلى أن الآجال المحددة في عمليات تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات بالغة الأهمية لعمليات تنقيح التصنيفات الأخرى، وحثت على الاضطلاع بجهود للإبقاء أيضا على تنقيح التصنيف المركزي للمنتجات في موعده؛

(د) أعربت عن تأييدها لأعمال التنقيح الجاري الاضطلاع بها بشأن التصنيف الدولي الموحد للمهن؛

(هـ) لاحظت بقلق أنه لم يعد يستعان بفريق تقني من الخبراء ليساعد في عملية تنقيح التصنيف الموحد الدولي للمهن، وبينما لاحظت الآلية البديلة التي تستخدمها منظمة العمل الدولية من خلال الاستعانة بفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية، حثت مع ذلك منظمة العمل الدولية على إنشاء فريق من هذا القبيل.

٢ – وأثناء مناقشة اللجنة لتقرير فريق أوتاوا بشأن مؤشرات الأسعار، لاحظت اللجنة أيضا وجود نظم تصنيف تتعلق بالتجارة الإلكترونية، مثل التصنيف الدولي الموحد للمنتجات والخدمات، وأيدت اقتراح فريق أوتاوا بأن تبحث الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة إمكاناته بوصفه تصنيفا ''مشتقا'' وأن تنظر في وضع جداول مناظرة للتصنيفات الإحصائية الدولية القائمة، وأحاطت علما في الوقت نفسه بحدود التصنيف الدولي الموحد للمنتجات والخدمات حسب ما أشارت إليه بعض الوفود.

ثانيا – الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها استجابة لطلبات اللجنة

ألف – حالة عملية تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية

١ – معلومات أساسية

٣ – بعرض البنية النهائية للتصنيف الصناعي الدولي الموحد المقترح لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، على هذه الدورة، يُختتم برنامج عمل امتد لعدة سنوات.

٤ – وقد طلبت اللجنة الإحصائية البدء في التنقيح في سنة ١٩٩٩ عقب استعراضها تقرير ''تقييم التقدم في تنفيذ التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٣، والتصنيف المركزي للمنتجات، الصيغة ١,٠ (E/CN.3/1999/16)''. وأوصت بالاضطلاع بتنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد في خطوتين متمايزتين. أسفرت الأولى عن إعداد التصنيف الدولي الموحد،

التنقيح ٣-١ الذي عرض على اللجنة الإحصائية ووافقت عليه في سنة ٢٠٠٢، وكان مقصورا على تحسين المذكرات الإيضاحية والنص الاستهلالي وتعديلات بنيوية طفيفة على مستوى الأربعة أرقام. ويقدر للخطوة الثانية أن تؤدي إلى استعراض ومراجعة شاملين للتصنيف الصناعي الدولي الموحد الذي يعرض في ٢٠٠٦ على اللجنة الإحصائية مع توقع نشره في ٢٠٠٧. وقد حددت هذه التواريخ مع مراعاة طلبات البلدان المختلفة والمكاتب الإحصائية الإقليمية.

٢ - الأهداف والنطاق

٥ - حُددت أهداف تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد ٢٠٠٧ من منظور تحسين وتعزيز جدواه العملية وقابليته للمقارنة بالتصنيفات الأخرى، مع مراعاة استمراريته. وللحفاظ على الجدوى العملية كان لا بد من إدخال بنى وأنشطة إنتاجية اقتصادية جديدة، وفي الوقت نفسه شكلت الحاجة إلى تعزيز القابلية للمقارنة حافزا على تجميع تصنيفات الصناعة والأنشطة الأخرى الأسترالية/النيوزيلندية والأوروبية والأمريكية الشمالية المستخدمة عبر العالم. مما له أهمية حيوية أيضا ضرورة العمل على كفالة الاستمرارية في هذا المضمار. وتبعا لذلك تقرر عدم إجراء تغييرات إلا حيثما ترجح المزايا من حيث الجدوى العملية والقابلية للمقارنة تكلفة التغييرات. وقد اتضح بصورة متزايدة في المراحل التالية من عملية التنقيح أن الاستمرارية عنصر مهم بالنسبة لكثير من البلدان.

٦ - وقد قررت اللجنة الإحصائية توسيع نطاق التنقيح بحيث يشمل مسائل المفاهيم، ومسائل البنية العامة والمسائل التفصيلية للبنية والحدود والمذكرات الإيضاحية المفصلة للتصنيف. وشملت المسائل المفاهيمية الكبرى للتنقيح أسئلة بشأن ما إذا كان ينبغي إعداد تصنيف يستند بالأحرى إلى الوحدة لا إلى النشاط، واستعراض لمبادئ التصنيف فيما يتعلق بمعالجة الأنشطة المتكاملة واستخدام القيمة المضافة واستخدام أسلوب البحث من العام إلى الخاص لتحديد النشاط الأساسي للوحدة، واستخدام مبدأ عملية الإنتاج لتحديد الفئات والمبادئ التفصيلية لتجميع الأنشطة في المستويات الأعلى للتصنيف، والارتباط بين تصنيفات النشاط والمنتَج والبنية الهرمية، وحد أدنى مقترح لمواءمة التصنيف بحسب البلدان.

٣ - عملية التشاور

٧ - قامت بأعمال إعداد الصيغ المختلفة لمشروع التصنيف الصناعي الدولي الموحد والاستبيانات والمواد ذات الصلة الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بالتشاور مع الفريق الفرعي التقني لفريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية. وقد أفادت العملية من إرشادات اللجنة الإحصائية وفريق الخبراء، الذي اجتمع ثلاث مرات بين حزيران/يونيه ٢٠٠١ و ٢٠٠٥. وفي كل اجتماع استعرضت اللجنة الإحصائية وفريق الخبراء العملية المستخدمة والتقدم المحرز أثناء التنقيح، ووضعا مبادئ توجيهية جديدة للخطوات التالية في عملية التنقيح أو أكدا المبادئ التوجيهية الموضوعة في هذا الصدد.

٨ - وعملا بتوصيات فريق الخبراء، أكدت اللجنة الإحصائية وجوب منح أولوية للمشاورات مع جميع البلدان الأعضاء في عملية التنقيح وأشارت إلى ضرورة إتمام تلك المشاورات عن طريق حلقات عمل إقليمية واستبيانات تلتمس إسهامات من جميع البلدان أثناء المراحل المختلفة لعملية التنقيح. فمن ناحية سوف تسمح هذه المشاورات بالمشاركة المباشرة من جميع الجهات المعنية الرئيسية، وخاصة المتصلة منها بالبحوث المتعلقة بتقارب تصنيفات الصناعة التي أجريت من قبل (انظر الفقرتين ١٦ و ١٧)، ومن ناحية أخرى ستتيح تلك

العملية التداول بشأن وجهات النظر المختلفة الناشئة عن أوضاع اقتصادية مختلفة، يقتضي الأمر النظر فيها لضمان الجدوى العملية للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (والتصنيف المركزي للمنتجات) باعتبارهما من التصنيفات المرجعية الدولية كل في مجال موضوعه.

٩ - وقد عقد الفريق الفرعي التقني ما مجموعه ١٠ اجتماعات (طوال الأسبوع في المعتاد) لوضع تفاصيل التصنيف. وقُدم إسهام إضافي في هذه العملية من خلال سبع حلقات عمل إقليمية نظمتها الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، أو كانت صاحبة المبادرة فيها، في مناطق العالم المختلفة، واجتماعات مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والفريق العامل المعني بمؤشرات مجتمع المعلومات، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (أفريستات) بشأن مواضيع معينة، وعن طريق سبعة اجتماعات لمشروع التقارب بين نظام أمريكا الشمالية لتصنيف الصناعات والتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية حضرتها الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة. وقد استخدمت هذه الاجتماعات وحلقات العمل لتوفير إسهام إضافي في عملية التنقيح من منظور البلدان أو الوكالات المتخصصة، ولكنها استخدمت أيضا كطريقة لإعلام البلدان والوكالات بشأن التقدم والتحديات في عملية تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد (والتصنيف المركزي للمنتجات).

١٠ - وقد أجريت ثلاث جولات من المشاورات مع البلدان عن طريق استبيانات مفصلة أعدت لكل جولة. ونتجت عن كل جولة من المشاورات القطرية إجابات من نحو ٦٠ بلدا، تكفل تمثيلا عالميا في عملية التنقيح، حسبما طلب فريق الخبراء واللجنة الإحصائية.

١١ - ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى أن تحديث سنة ١٩٩٣ لنظام الحسابات القومية ينظر في عدد من المسائل ذات الصلة بتنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد مثل معاملة الوحدات المساعدة والخدمات المالية. وقد أدخلت المسائل التي تم الاتفاق بشأنها حتى الآن في إطار عملية تحديث نظام الحسابات القومية في تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد. وسلمت اللجنة الإحصائية بأن عملية تنقيح نظام الحسابات القومية تمتد فيما يتجاوز الأجل المحدد لإنجاز التصنيف الصناعي الدولي الموحد. في حين أنه جرى بحث الآثار المترتبة على المسائل الخاصة بنظام الحسابات والحلول المتوقعة لها وذلك من حيث اتصالها بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد، قد تنشأ مسائل إضافية أثناء تحديث نظام الحسابات القومية يمكن ألا تنعكس في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، إذا أريد الحفاظ على الاتساق التام مع التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية.

٤ - الأعمال التي اضطلع بها

١٢ - أعد الفريق الفرعي التقني اقتراحا لبرنامج العمل بشأن تنقيح سنة ٢٠٠٧ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٤، والتصنيف المركزي للمنتجات، الصيغة ٢، في إطار عملية متعددة المراحل. ونوقش برنامج العمل وتمت الموافقة عليه في اجتماع فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وصادقت اللجنة بعد ذلك على خطة العمل في اجتماعها في آذار/مارس ٢٠٠٢.

١٣ - ووزع على جميع البلدان وجميع المنظمات الدولية المعنية استبيان أول يشمل المسائل المفاهيمية والمسائل الشاملة والعابرة للحدود بهدف استقصاء توقعات البلدان للتنقيح، وتحديد المجالات أو المفاهيم الرئيسية التي يراد استعراضها وتحديد الأولويات لمراحل العمل التالية.

١٤ - وأخذا في الاعتبار الردود على الاستبيانات، أعد مشروع ورقة بشأن المفاهيم ومشروع بنية عليا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد في سنة ٢٠٠٢ وعرضا على اللجنة الإحصائية في آذار/مارس ٢٠٠٣. وقد استخدما بعد ذلك كأداة إرشاد للخطوات التالية في عملية التنقيح وشكلا الأساس للاستبيان الثاني بشأن تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد/التصنيف المركزي للمنتجات. وأرسل هذا الاستبيان في أيار/مايو ٢٠٠٣ وتألف من مجموعة من أربع وثائق: (أ) ورقة مفاهيم لتنقيح ٢٠٠٧ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات؛ و (ب) مشروع ورقة للبنية التي يمكن اتباعها في التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد ، يركز على فئات المستوى الأعلى؛ و (ج) ورقة نقاش بشأن خيارات الترميز للتصنيف الصناعي الدولي الموحد؛ و (د) مجموعة أسئلة لتنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات. وقد وفرت قدرا من الإرشاد للردود وحددت بنيتها. بيد أنه لم يكن من المفروض أن تقتصر الردود على المسائل المذكورة في الاستبيان. وقد استعرض الفريق الفرعي التقني فيما بعد الردود على ذلك الاستبيان أسفر عن مشروع بنية منقحة للتصنيف في مستوياته العليا، عرض على اللجنة في آذار/مارس ٢٠٠٤.

١٥ - ووفر الفحص الثالث لعملية تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد جنبا إلى جنب مع الاستبيان بنية تفصيلية كاملة لذلك التصنيف، التنقيح ٤، تكملها مذكرات إيضاحية له. وقد أعد مشروع التنقيح ٤ هذا استنادا إلى الردود على الاستبيانين الأولين والتعليقات الإضافية التي تلقتها البلدان والمنظمات والأفرقة العاملة ورابطات الصناعة وما إلى ذلك. وتضمنت الردود على هذا الاستبيان أكثر من ٢ ٠٠٠ ملاحظة لتحسين بنية التصنيف أو النص الموضح له، قام الفريق الفرعي التقني بتقييمها وأخذها في الحسبان في اجتماعين في أوائل سنة ٢٠٠٥؛ ونقح مشروع التصنيف تبعا لذلك، وعرضت الصيغة المنقحة على فريق الخبراء في اجتماعه في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٥ - مشروع التقارب بين نظام أمريكا الشمالية لتصنيف الصناعات والتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية

١٦ - استهل في سنة ٢٠٠٠ مشروع لدراسة التقارب بين تصنيفات الصناعة الأوروبية والأمريكية الشمالية، ورغم أن هذا المشروع لا يشكل رسميا جزءا من تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد أو من عمل الفريق الفرعي التقني، فقد وفّر قدرا هاما من المعلومات الأساسية والبحوث المفيدة لتنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد. إذ كان من نواتج المشروع إعداد سيناريو للتقارب يفترض إمكانية وجود بنية عليا مشتركة للنظامين، جرت مناقشته خلال مرحلة تشاور موسع مع الجهات المعنية في البلدان المشاركة. وأوضحت نتيجة تلك المشاورات أنه رغم الفوائد، لا يوجد دعم كاف لهذا السيناريو. وكانت الحجة الغالبة هي أنه يقدر لحجم التغييرات اللازمة وتكاليف التنفيذ المرتبطة بها أن تكون عالية بصورة مفرطة. ونتيجة لذلك، أصبح محور التركيز الجديد لعملية التقارب هو سيناريو "للتوافق بشكل أفضل"، يتناول تفاصيل البنية الأدنى ومسائل المفاهيم. وستسفر التغييرات المقترحة عن تصنيفات تضم لعينات متشابهة أفضل كثيرا تسمح بتحويل البيانات في المستويات المختلفة للتصنيف، مع احتفاظها ببنى مختلفة.

١٧ - وقد وفّر العمل الذي جرى الاضطلاع به في مشروع التقارب إسهاما قيما في تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد، لا من خلال توصيته النهائية فحسب، بل أيضا من خلال العمل المفاهيمي بشأن تعاريف تجميعات الصناعة أو النشاط. ووفّر، فضلا عن ذلك، إيضاحات بشأن مدى التقارب الممكن تحقيقه في البلدان المشاركة. وأظهر هذا المشروع، في نفس الوقت، حدود جهود التقارب التي يمكن أن يحققها التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيفات الأخرى.

٦ - المسودة النهائية للتنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد

١٨ - تتضمن المسودة النهائية للتنقيح ٤ للتصنيف، المعروضة على اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والثلاثين، تغييرات كثيرة لبنية التصنيف، بصيغته المنقحة ٣-١، مع تحسين واضح في الجدوى العملية للتصنيف. وبنية التصنيف المنقحة أكثر تفصيلا من الصيغة السابقة، استجابة للحاجة العامة لتحديد الكثير من الصناعات الجديدة كل بصورة منفصلة. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز الجدوى العملية بالأخذ بعدد من المفاهيم الجديدة في أعلى مستويات التصنيف، كالجزء الخاص ''بالمعلومات والاتصالات''، في حين تم عرض أنشطة أخرى مدرجة في التصنيف الموحد بصورة أكثر تفصيلا كما رُفعت بعض الفئات إلى مستويات أعلى، كأنشطة إدارة النفايات، والأنشطة المهنية أو الأنشطة العقارية. واستُبعدت خيارات هيكلية أخرى جرى النظر فيها، كحذف مجموع ''الصناعة التحويلية'' من المستوى الأعلى.

١٩ - وتتيح بنية التصنيف المقترحة عقد المقارنات مع معايير أخرى بصورة أفضل بكثير، مثل نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية، والتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية، والتصنيف الصناعي الموحد لأستراليا ونيوزيلندا. وقد تحقق هذا الإنجاز فيما يتصل بقابلية المقارنة عن طريق مناقشة وتقييم مفاهيم جديدة واعتماد كل منها في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، بل في التصنيفات الأخرى أيضا. وتم تكييفها بحيث تواتم التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعة الأوروبية وتتسق معه بصورة منسجمة على كل مستويات التصنيف فيما أقيمت وصلات صريحة مع التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية والتصنيف الصناعي الموحد لأستراليا ونيوزيلندا، على مستوى رقمين، بل وأكثر، في أحيان كثيرة. وكانت النتيجة أن بنية التصنيف الصناعي الدولي الموحد المقترحة توفر أداة أفضل بكثير لمقارنة البيانات الدولية.

٢٠ - وقد اتضح أثناء عملية التنقيح أن لدى بلدان العالم احتياجات متباينة إلى حد كبير، مما ينتج عنه اختلاف في المتطلبات والتوقعات الخاصة بتصنيف نشاط ما. وفي تلك العملية، حاول فريق الخبراء والفريق الفرعي الفني ألا يعد وثيقة تحظى بتوافق الآراء، بل الخروج بتصنيف يعكس التنظيم الاقتصادي الراهن في معظم بلدان العالم، ويستشرف المستقبل ويوفر أساسا صالحا لإحصاءات قابلة للمقارنة في جميع أنحاء العالم في السنوات المقبلة. إن البنية المقترحة للتنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد تجسد تنظيم الإنتاج بطريقة أفضل من سابقتها، وهي أنسب لبيان حقيقة الأوضاع الاقتصادية الحالية.

٢١ - وقد نظر فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية في المسودة النهائية للتنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، في اجتماعه، في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. واتخذ فريق الخبراء قرارات بشأن بضع مسائل صريحة طرحها الفريق الفرعي الفني، وقدم توجيها إضافيا لتوضيح المشروع ووافق على مشروع التصنيف الصناعي الدولي الموحد (التنقيح ٤). والتقرير الكامل لفريق الخبراء متوفر، كوثيقة معلومات أساسية.

٢٢ - كما أن بنية المسودة النهائية للتنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، متاحة للجنة الإحصائية كوثيقة معلومات أساسية. والمطلوب من اللجنة هو استعراض المسودة، والموافقة - على نحو ما أوصى به فريق الخبراء - على مسودة التنقيح ٤، بوصفها المعيار الموحد الموصى به للتصنيف الدولي المعتمد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية.

٢٣ - وكما اقترح أثناء عملية التنقيح وفي اجتماعات سابقة للجنة، قد ترغب اللجنة في التوصية بأن تبذل البلدان جهودا، إما لاعتماد صيغ وطنية للتنقيح ٤ للتصنيف الموحد، أو لتعديل تصنيفاتها الوطنية بطريقة يمكن بها عرض البيانات وفقا لفئات التصنيف

الصناعي الدولي الموحد (التنقيح ٤). وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تتمكن البلدان من الإبلاغ عن البيانات على مستوى الرقمين (تقسيم) في هذا التصنيف دون إغفال بعض المعلومات، أي أنه ينبغي تكييف التصنيفات الوطنية بصورة تامة لتلائم مستوى التصنيف الصناعي الدولي الموحد هذا، أو بما يمكِّن من ترتيبها بما يلائمه.

٧ - الأعمال المقبلة

٢٤ - لا يزال العمل على إرساء بنى للتصنيف الموحد قوامها التجميع على مستوى عال، تلائم أغراض الحسابات القومية، جاريا، مع اقتراح يُنظر فيه عند كتابة هذا التقرير. وستجري مناقشة هذا الاقتراح في الاجتماع الرابع لفريق الخبراء الاستشاري المعني بنظام الحسابات القومية في كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير ٢٠٠٦. وقد أحاط فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية علما بأن البنية العليا ستُدرج في ملحق لدليل التصنيف الصناعي الدولي الموحد دون أن تكون جزءا من بنية التصنيف الموحد العادية.

٢٥ - وستتضمن الملاحق الأخرى لدليل التصنيف الموحد مجموعات بديلة، كالمجموعات المصنفة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبنى بديلة، كالبنية المقترحة للمؤسسات غير المستهدفة للربح، التي تحل بصورة أساسية محل التصنيف الدولي القائم الخاص بالمنظمات غير المستهدِفة للربح.

٢٦ - وأقر فريق الخبراء المعني بالإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية الدولية بوجوب مناقشة عدد من المسائل المفاهيمية، كتعريف الوحدات الإحصائية في التصنيف والطريقة الجديدة لمعاملة الأنشطة المختلطة، مناقشة واضحة في مقدمة التصنيف الموحد وفي الوثائق المكملة له.

٢٧ - ومن المزمع إعداد دليل لمستخدمي التصنيف الموحد، التنقيح ٤. ومن المتوقع أن يقوم فريق الخبراء باستعراض مشروع دليل المستخدمين هذا، في اجتماعه المقبل، في مطلع ٢٠٠٧.

٢٨ - ومنذ الآن فصاعدا سيتحول البرنامج الإرشادي الذي تضطلع به الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة إلى تنفيذ التصنيف، باتباع عناصر دليل المستخدمين، التي سيتم اختبارها في حلقات عمل، طوال عام ٢٠٠٦.

٢٩ - ولا تسمح موارد الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة بمساعدة عدد كبير كاف من فرادى البلدان على تكييف التصنيف بما يلائمها. فلا بد من أن تدعم مبادرات ثنائية أو متعددة الأطراف هذه الجهود. وقد ترغب اللجنة في اقتراح سُبل لدعم تنفيذ عدد كبير من البلدان للتصنيف الجديد.

باء - حالة عملية تنقيح التصنيف المركزي للمنتجات

١ - معلومات أساسية

٣٠ - بعرض البنية (الهيكل) النهائية للتصنيف المركزي للمنتجات، المقترح، (الصيغة ٢) على اللجنة الإحصائية في دورتها هذه - يختتم برنامج استغرق عدة سنوات، تم الاضطلاع به بالاقتران مع تنقيح التصنيف الموحد.

٣١ - وقد قررت اللجنة الإحصائية في عام ١٩٩٩ بدء التنقيح بالتلازم مع تنقيح التصنيف الموحد. وجرى تنقيح التصنيف المركزي للمنتجات بخطوتين متمايزتين. وأدت الخطوة الأولى إلى إعداد الصيغة ١-١ للتصنيف المركزي للمنتجات، التي قدمت في عام ٢٠٠٢ إلى اللجنة الإحصائية ووافقت عليها؛ وهو تنقيح اقتصر على تحسين الملاحظات التوضيحية ونص المقدمة وبعض التعديلات البنيوية الطفيفة، على نحو ما أوصى به فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية في عام ١٩٩٩. أما الخطوة الثانية، فمن المفروض أن تُفضي إلى استعراض وتنقيح شاملين للتصنيف المركزي للمنتجات، لتقديمه عام ٢٠٠٦ إلى اللجنة الإحصائية، مع توقع نشره في عام ٢٠٠٧. وقد تم تحديد هذه التواريخ مع مراعاة طلبات قدمتها فرادى البلدان والمكاتب الإحصائية الإقليمية.

٢ - الأهداف والنطاق

٣٢ - صيغت أهداف عملية تنقيح التصنيف المركزي للمنتجات لعام ٢٠٠٧ بحيث تكفل الجدوى والقابلية للمقارنة والاستمرارية. وقد جرى النظر في البديلين المقترحين للبنية الحالية وهما النهج المتصل بأنشطة المنشأ والنهج المستند إلى الطلب. وبعد المفاضلة بين هذين البديلين من حيث المزايا والمساوئ، اتُخذ قرار بالإبقاء على البنية الحالية للتصنيف المركزي للمنتجات، وهو القرار الذي أيده فيما بعد كل من فريق الخبراء واللجنة الإحصائية. وبناء على ذلك، انصب تركيز عملية تنقيح التصنيف المركزي للمنتجات على استعراض أجزاء مفردة من التصنيف لا على إعادة هيكلة كاملة.

٣ - العملية الاستشارية

٣٣ - استندت العملية الاستشارية المتصلة بتنقيح التصنيف المركزي للمنتجات إلى المبادئ والآليات نفسها التي استندت إليها عملية تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد.

٣٤ - وتم، بالتعاون مع خبراء في الحسابات القومية، إيجاد حلول للمسائل المتعلقة بنطاق التصنيف المركزي للمنتجات، لا سيما التوصل لفهم أفضل للخط الفاصل بين تصنيف المنتجات وتصنيف الأصول . إضافة إلى ذلك، نُظر في مسائل أثيرت أثناء عملية تنقيح نظام الحسابات في عام ١٩٩٣ وذلك في إطار السعي إلى جعل التصنيف المركزي للمنتجات أداة أفضل في نطاق نظام الحسابات القومية. ويشمل ذلك على سبيل المثال إدخال مفهوم المنتجات الأصلية والنسخ في التصنيف بشكل ثابت.

٣٥ - كذلك، نُظر في المقترحات التي صيغت أو استعرضت في إطار عمل أفرقة أخرى مثل فريق فوربرغ المعني بإحصاءات الخدمات وأُدمجت في عملية التنقيح. إضافة إلى ذلك، استمر التعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أثناء عملية استعراض الجزء المتعلق بالزراعة من التصنيف المركزي للمنتجات وإرساء بنية أكثر ملاءمة (انظر الفصل الثاني - هاء)

٣٦ - وطوال عملية التنقيح، قام الفريق الفرعي التقني بإعداد مختلف المسودات الخاصة بعملية تنقيح التصنيف المركزي للمنتجات بإشراف وتوجيه من اللجنة الإحصائية وفريق الخبراء. وأجريت أيضا ثلاث جولات من المشاورات مع البلدان أسفرت عن زهاء ٦٠ ردا من فرادى البلدان عن كل جولة. واستعين كذلك بحلقات العمل المتعددة لكفالة تمثيل البلدان من جميع أنحاء العالم. وقد أتاحت الفرصة لتزويد البلدان بآخر ما استجد من معلومات عن التغييرات في التصنيف المركزي للمنتجات لاستقاء معلومات من البلدان عن تجاربها مع هذا التصنيف أوغيره من نظم تصنيف المنتجات. وقد هيأت المشاورات إضافة إلى ذلك، الفرصة لتحديد ما تتوقعه البلدان من هذا التنقيح للتصنيف المركزي للمنتجات.

٤ - الأعمال التي اضطُلع بها

٣٧ - أعد الفريق الفرعي التقني مقترحا ببرنامج عمل للصيغة الثانية من عملية تنقيح التصنيف المركزي للمنتجات لعام ٢٠٠٧ في صورة عملية متعددة المراحل. وقد نوقش برنامج العمل هذا واعتُمد في اجتماع فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وأيدت اللجنة في وقت لاحق خطة العمل في جلستها المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٢.

٣٨ - واستهلت عملية التنقيح بتحديد مسائل مفاهيمية عامة، وتعريف نطاق عملية التنقيح، ووضع مقترحات واضحة واستعراضها، وأخيرا تحديث الهيكل المفصل للتصنيف ومذكراته التوضيحية. وبما أن الفترة المنقضية بين تنقيحات التصنيف المركزي للمنتجات أقصر منها بين تنقيحات التصنيف الصناعي الدولي الموحد، فقد كان من المتوقع أن يكون نطاق عملية التنقيح أضيق كثيرا من تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد.

٣٩ - وقد اقترنت المشاورات العالمية بشأن التصنيف المركزي للمنتجات (بالاستعانة باستبيانات، في بادئ الأمر)، بعملية تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد، فغطى أول استبيانين المسائل المتعلقة بالتصنيفين. وطُلبت في الاستبيان الأول الذي أُرسل في عام ٢٠٠١ مقترحات عامة بشأن عملية تنقيح التصنيف المركزي للمنتجات للتوصل إلى فهم أفضل لاحتياجات البلدان في عملية التنقيح هذه.

٤٠ - وأثير في الاستبيان الثاني الذي أُرسل في عام ٢٠٠٣ عدد من المسائل المفاهيمية من شأنها التأثير على نطاق عملية تنقيح التصنيف المركزي للمنتجات وعلاقته بالتصنيفات الأخرى. وقد شمل أسئلة عن الغرض من التصنيف المركزي للمنتجات ونطاقه علاوة على خيارات مختلفة للبنية التجميعية للتصنيف.

٤١ - وفي الاستبيان الثالث الذي أُرسل في عام ٢٠٠٤ ، التُمست الآراء بشأن المقترحات الموضوعة أو التي جرى استعراضها في إطار أعمال أفرقة أخرى مثل فريق فوربرغ المعني بإحصاءات الخدمات. وتناولت المقترحات أجزاء محددة مثل خدمات الرعاية الصحية أو إدارة النفايات، أو المنتجات الإعلامية. وأفضى استعراض الردود على هذا الاستبيان إلى وضع البنية المنقحة للتصنيف المركزي للمنتجات الذي أُعد للتوزيع في عام ٢٠٠٥.

٤٢ - وفي اجتماع فريق الخبراء المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، استعرض الفريق العملية التي اتبعت عند تنقيح التصنيف المركزي للمنتجات والعمل التفصيلي الذي اضطُلع به لإعداد مسودة أولى كاملة للصيغة ٢ من التصنيف المركزي للمنتجات. وخلص فريق الخبراء إلى أن جميع المقترحات التي تم تلقيها حتى حينه تجسدت في بنية التصنيف المركزي للمنتجات وتفاصيله، ووافق الفريق على توزيع المسودة بصورتها تلك للتشاور بشأنها على الصعيد العالمي.

٤٣ - وقد انصبت الاهتمام بوجه خاص في المسودة الأولى للتصنيف المركزي على الهيكل المقترح للمنتجات الزراعية وما يتصل بها من منتجات حيث اعتُبرت صيغته الأصلية مُفصلةً أكثر من اللازم . وجرى في وقت لاحق تنقيح هذا الجزء بالذات من التصنيف في اجتماعاتٍ للفريق الفرعي التقني وفي اجتماع استثنائي دعت إلى عقده منظمة الأغذية والزراعة.

٥ - المسودة النهائية للصيغة ٢ للتصنيف المركزي للمنتجات

٤٤ - استنادا إلى مقترحات واتفاقات سابقة، ظلت البنية العامة للتصنيف المركزي للمنتجات دون تغيير غير أنه قد أُدخلت تحسينات وتعديلات في المجالات التالية: المنتجات الزراعية الخام والمعالجة، والمنتجات الإعلامية، والمنتجات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات النقل، وخدمات الإسكان، والخدمات المهنية، وخدمات إدارة النفايات، وخدمات الرعاية الصحية، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمنتجات الأصلية. وقد استُعرض أغلب هذه المقترحات في منتديات أخرى، مثل فريق فوربرغ المعني بإحصاءات الخدمات، قبل إدماجه في مسودة التصنيف المركزي للمنتجات ، واستعرضتها أيضا البلدان في السياق الكامل للتصنيف المركزي للمنتجات.

٤٥ - وأُخذت الصلات بالتصنيفات الأخرى في الحسبان أثناء عملية التنقيح مما أسفر عن إجراء بعض التغييرات في التصنيف والتوصية بإجراء تغييرات في تصنيفات أخرى لتحسين إمكانية المقارنة بين البيانات. وفي هذا الصدد، أولي الاعتبار في أجزاء كبيرة من عملية التنقيح لكل من التصنيف الأوروبي للمنتجات حسب النشاط، ونظام أمريكا الشمالية لتصنيف المنتجات، والتصنيف الموحد للتجارة الدولية، والنظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها، وتصنيف خدمات ميزان المدفوعات الموسع، والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. وعلى غرار الصلة الموجودة بين التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية، أُولي اهتمامٌ لإيجاد قدر كبير من التناظر في أدق المستويات بين التصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الأوروبي للمنتجات حسب النشاط، وذلك رغم اختلاف بنيتيهما التجميعية.

٤٦ - والواقع أن الهيكل المنقح للتصنيف المركزي للمنتجات ونظام التعرف الموسع على المنتجات يعكسان بشكل أفضل أنماط الإنتاج الحالية، ويجعلان من التصنيف المركزي المنقح للمنتجات أداة أنجع لقياس نواتج الأنشطة الاقتصادية بما يتماشى مع مفاهيم نظام الحسابات القومية.

٤٧ - وعملا بالتوصيات التي طرحها فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، استعرض الفريق الفرعي التقني بعد الاجتماع المسودة النهائية للصيغة ٢ من التصنيف المركزي للمنتجات وهي الصيغة التي كان يستعرضها فريق الخبراء وقت كتابة هذا التقرير للموافقة عليها.

٤٨ - وبنية المسودة النهائية للصيغة ٢ من التصنيف المركزي للمنتجات متاحة للجنة الاحصائية كوثيقة معلومات أساسية. واللجنة مطالبة باستعراض هذه المسودة واعتماد بنية الصيغة الثانية من التصنيف المركزي للمنتجات بوصفها المعيار الدولي الموصى به لتصنيف المنتجات.

٦ - الأعمال المقبلة

٤٩ - سيتناول دليلُ المستخدم للتصنيفِ الصناعي الدولي الموحد المزمعُ إصداره المسائلَ المتعلقة بالتصنيف المركزي للمنتجات أيضا. وسيتم ذلك عن طريق مناقشة مبادئ التصنيف، وتفسيرها وتطبيقها في كل من التصنيفين اللذين يسلمان بأن التصنيف المركزي يتناول بالوصف نواتج الأنشطة الاقتصادية الوارد بيانها في التصنيف الصناعي الدولي الموحد للمنتجات. ومن شأن هذا

العرض المشترك للتصنيفين أن يعزز أيضا استخدام التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات معا للأغراض الإحصائية.

٥٠ - وبالمثل ستنفذ الأنشطة المتعلقة بالمضي في تنفيذ التصنيف المركزي للمنتجات إلى جانب تنفيذ الجهود الخاصة بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد، أي أن حلقات العمل التابعة للشعبة الإحصائية ستركز على الاستخدام المشترك للتصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات، حسبما ورد آنفا.

جيم - حالة عملية تنقيح التصنيف الدولي الموحد للمهن

١ - توصيات فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية

٥١ - أحاط فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية علما، في اجتماعه الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بولاية وعملية تحديث التصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ١٩٨٨[٢]، بما في ذلك إنشاء منتدى على شبكة الإنترنت للتصنيف الدولي الموحد للمهن وإرسال استبيانات منهجية إلى البلدان الأعضاء. ونظر أيضا في القيود الصارمة التي فرضها المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء الإحصاءات العمالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، من أجل المحافظة على البيئة الأساسية والمبادئ الأساسية للتصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ١٩٨٨.

٥٢ - ولاحظ فريق الخبراء الحاجة إلى خطة طويلة الأجل لدورة استعراض التصنيف الدولي الموحد للمهن وأوصى بأن تقدم منظمة العمل الدولية معلومات بشأن رؤاها الطويلة الأجل الخاصة بالتصنيف الدولي الموحد للمهن، في الاجتماع المقبل للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة.

٥٣ - وقام فريق الخبراء، باتخاذ تدابير عملية مباشرة تمثلت في مناقشة وتأييد المقترحات المتعلقة بإنشاء فريق تقني فرعي معني بالتصنيف الدولي الموحد للمهن بغية تقديم المشورة إلى منظمة العمل الدولية في مجال صياغة المقترحات الخاصة بتحديث التصنيف الدولي الموحد للمهن وفي إعداد الوثائق الخاصة بالمناقشات في الاجتماعات التقنية. وقد حُددت صلاحيات هذا الفريق ووُضع له جدول زمني ومجموعة من الأهداف. وسيقدم الفريق الفرعي التقني تقريرا إلى فريق الخبراء في الاجتماع المزمع عقده في أوائل عام ٢٠٠٧.

٥٤ - وتساءلت منظمة العمل الدولية فيما بعد عن المركز الفعلي لهذا الفريق كفريق فرعي تابع لفريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية، غير أنه لا يزال يعتزم إبلاغ فريق الخبراء بالأعمال التي قام بها حتى عام ٢٠٠٧.

٥٥ - وفي أعقاب تأييد فريق الخبراء للمقترحات، سيمر التصنيف الدولي الموحد للمهن بعملية إقرار تشمل اجتماعا ثلاثي الأطراف لمنظمة العمل الدولية والمؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية. وقد ترغب اللجنة في مناقشة ما إذا كان سيتم إدخال تغييرات محتملة على التصنيف وكيفية إدخالها في هذه المراحل اللاحقة ومناقشتها مع فريق الخبراء أو في أي منتدى إحصائي مناسب آخر.

٢ - الأعمال التي اضطلعت بها منظمة العمل الدولية

٥٦ - بدأت الأعمال المتعلقة بتحديث التصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ١٩٨٨ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، حسبما طلبه المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء الإحصاءات العمالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وسيعرف التصنيف الحديث بالرمز ISCO-08

وسيكون متوفرا في أواخر عام ٢٠٠٧، وذلك حسبما أوصت به اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والثلاثين التي عقدت في آذار/مارس ٢٠٠٣.

٥٧ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أرسل استبيان إلى جميع البلدان عن طريق وكالاتها الإحصائية الوطنية ووزاراتها المعنية بالعمل وكذلك إلى معاهدها المعنية بالتدريب المهني في حال توفر المعلومات المتعلقة بالاتصال بها وإلى منظمات أرباب العمل والمنظمات العمالية. وطلب هذا الاستبيان المشورة بشأن عدد من المسائل المفاهيمية فضلا عن التعامل مع فئات مهنية معينة. وطلب أيضا توصيات محددة بشأن إنشاء فئات مهنية جديدة وبشأن تحسين أوصاف الفئات القائمة بالفعل.

٥٨ - وقامت منظمة العمل الدولية بتحليل الردود على هذا الاستبيان ولخصتها في ورقة شكلت أساسا للمناقشات المتعلقة بالتصنيف الدولي الموحد للمهن في اجتماع لفريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية والذي انعقد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٥٩ - وأسدى فريق الخبراء المشورة بشأن عدد من المقترحات المتعلقة بإدخال تغيير على التصنيف الوارد في هذه الورقة. وأعرب أيضا عن انشغاله لأن الاستناد إلى مستوى المهارات في تحديد فئات التصنيف بحاجة إلى تفسير أوضح يسمح بتطبيق هذا المفهوم تطبيقا متناسقا على الصعيد الدولي. وفيما يتعلق بعملية تحديث التصنيف، قد نصح فريق الخبراء بتوضيح نطاق عملية التنقيح وحدودها وبالحصول على المزيد من المعلومات بشأن الجدول الزمني لعمليات التحديث المقبلة.

٦٠ - ووفقا لما اقترحته اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والثلاثين، أنشأت منظمة العمل الدولية فريق خبراء تقني من أجل تحديث التصنيف الدولي الموحد للمهن. ولقد اجتمع فريق الخبراء التقني في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وأحرز تقدم كبير في هذا الاجتماع الافتتاحي الذي تم فيه التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل التالية:

- طريقة تسيير أعمال فريق الخبراء التقني والمنهجية الواجب استخدامها لحل المسائل الهيكلية والمفاهيمية؛
- حدود الأعمال الواجب تنفيذها؛
- خطة عمل لعملية التحديث؛
- تعريف موسّع لمستوى المهارات وطريقة قياس هذا المفهوم من الناحية العملية في السياق الدولي؛
- أنسب معاملة للتصنيف الدولي الموحد للمهن الجديد لعدد من الفئات المهنية التي حددت كفئات تعاني من المشاكل بما في ذلك المديرين والمدرسين وطباخي الوجبات السريعة وعمال خدمات الشوارع؛
- إطار عمل للمزيد من الأعمال فيما يتعلق ببعض الفئات المهنية الأخرى التي يتعين الحصول على مزيد من المعلومات بشأنها، بما في ذلك المهن القائمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- استحداث فئات بديلة للتصنيف قائمة أساسا على السلع أو الخدمات المنتجة، بصرف النظر عن مستوى المهارات.

٦١ - ورغم أن معظم أعمال فريق الخبراء التقني ستتم بواسطة السبل الإلكترونية، فإنه من المتوقع أن يكون الفريق بحاجة إلى عقد اجتماعات فعلية من حين إلى آخر، ومن المعتزم عقد اجتماعين في عام ٢٠٠٦.

٦٢ - وسيرسل استبيان ثان قريبا في أوائل عام ٢٠٠٦ لطلب الآراء بشأن مسودة بغية تصنيف محدث وطلب المشورة بشأن مجالات يرى فريق الخبراء التقني اقتضاء الحصول على مزيد من المعلومات بشأنها. وستدعى البلدان إلى تقديم المزيد من المقترحات من أجل إدخال تغييرات على بنية التصنيف. وسينظر فريق الخبراء التقني أثناء عام ٢٠٠٦ في تحليل الردود الواردة على الاستبيان الثاني بغية تعميم مسودة بغية تصنيف شبه نهائية على البلدان للحصول على تعليقاتها في بداية عام ٢٠٠٧. وسيعرض هذا المشروع كذلك للمناقشة أثناء الاجتماع المقبل لفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة والمعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية المقرر عقده في مستهل عام ٢٠٠٧.

٦٣ - وستشكل المناقشات الجارية في منتدى للإنترنت، أنشأته منظمة العمل الدولية، آلية ثانية يمكن عن طريقها الحصول على ردود فعل البلدان والجهات المعنية الأخرى. وستركز هذه المناقشات على المسائل الناجمة عن الردود الواردة على الاستبيانات والتي تعد مسائل تقتضي المزيد من المناقشات، فضلا عن أي مسائل أخرى قد تظهر أثناء المناقشات نفسها.

٦٤ - ثم ستقوم منظمة العمل الدولية بوضع اللمسات النهائية على التصنيف من أجل مناقشته في الاجتماع الثلاثي لمنظمة العمل الدولية لخبراء الإحصاءات العمالية الذي سيعقد في نهاية عام ٢٠٠٧. وسيطلب من اجتماع الخبراء هذا اعتماد التصنيف الدولي الموحد للمهن والذي يحمل الرمز "ISCO-08" حسبما طلبه المؤتمر السابع عشر لخبراء الإحصاءات العمالية.

٦٥ - وفي أعقاب اعتماد التصنيف يعتزم أن يواصل فريق الخبراء التقني مهامه وسيسدي المشورة إلى منظمة العمل الدولية بشأن المسائل المرتبطة بتطبيق التصنيف الدولي الموحد للمهن وبشأن اقتضاء المضي في تحديثه أو تنقيحه.

دال - حالة عملية تنقيح التصنيف الموحد للتجارة الدولية

٦٦ - قدمت إحاطة إلى فريق الخبراء بشأن الأعمال التي أُنجزت وبشأن التقدم المحرز بشأن التنقيح ٤ للتصنيف الموحد للتجارة الدولية، في اجتماعه الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وأعرب فريق الخبراء عن ضرورة قيام فرقة العمل المعنية بإحصاءات تجارة البضائع لإجراء صياغة أوضح للأسس والمبادئ المفاهيمية التي يقوم عليها التصنيف الموحد للتجارة الدولية أثناء عملية تنقيحه ووافق على وجوب مضي الأعمال المتعلقة بتنقيح التصنيف الموحد للتجارة الدولية قُدما على أساس ما تقدم ذكره. وأعرب عدد من البلدان والمنظمات عن اهتمامها بمواكبة تنقيح التصنيف الموحد للتجارة الدولية، وهي: الأرجنتين وأستراليا والصين وفرنسا والفلبين والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي.

٦٧ - ولقد أرسل إلى جميع أعضاء فريق الخبراء للحصول على تعليقاتهم: المشروع المؤقت للتنقيح ٤ للتصنيف الموحد للتجارة الدولية، وجدول ارتباط بين ذلك التنقيح والنظام المنسق لعام ٢٠٠٧، واستعراض شامل لذلك التنقيح وملحقات يتضمنان الرموز المشطوبة من التنقيح رقم ٣ ومن التنقيح الجديد رقم ٤. ولقد تلقى فرع إحصاءات التجارة التابع للشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة بعض التعليقات وسيدرجها في التنقيح كلما أمكن.

٦٨ - ولقد قدِّمت معلومات مستكملة إلى الفريق الفرعي التقني التابع لفريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية بشأن التقدم المحرز في التنقيح الرابع للتصنيف الموحد للتجارة الدولية وللتصنيف المركزي للمنتجات والعلاقة بين التصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الموحد للتجارة الدولية، أثناء اجتماعه المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ولقد أيد الفريق الفرعي التقني تنقيح

التصنيف الموحد للتجارة الدولية عموما وتحسين الصلات بين التصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الموحد للتجارة الدولية إلى أقصى درجة ممكنة، على وجه الخصوص.

هاء – حالة عملية تنقيح التصنيفات الزراعية

٦٩ – لقد بذلت الجهود من أجل اتساق التصنيفات الزراعية مع التصنيفات الدولية الشاملة (أي التصنيف الموحد للتجارة الدولية والتصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الدولي الموحد للمهن) على ثلاث جبهات، هي: الإسهام بمقترحات منظمة الأغذية والزراعة للتصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الموحد للتجارة الدولية والتصنيف الدولي الموحد للمهن وتحديث قائمة منظمة الأغذية والزراعة بشأن المنتجات الزراعية وتطبيق التصنيفات الدولية على برنامج الإحصاء الزراعي العالمي. ولقد وفرت أعمال التنقيح والتحديث الحالية للتصنيف الموحد للتجارة الدولية والتصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الدولي الموحد للمهن فرصة نادرة لهذه الجهود المشتركة التي يبذلها فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية والفريق الفرعي التقني التابع له والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والدول الأعضاء من أجل جعلها جهودا منتجة ومثمرة.

١ – الزراعة في التصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الموحد للتجارة الدولية والتصنيف الدولي الموحد للمهن

٧٠ – في الماضي لم يكن التصنيف المركزي للمنتجات منطبقا انطباقا تاما على الإحصاءات الزراعية. وقد كان هذا يرجع أساسا إلى كون بنية وتفاصيل النظام المنسق التي تشكل أساس التصنيف المركزي للمنتجات غير مناسبة بشكل مباشر لأغراض الإحصاءات الزراعية. وعلى سبيل المثال فبينما كان من المهم قياس المنتجات الزراعية الخام من حيث الإنتاج المحلي، فإنه لم يتم الاتجار بها دائما على الصعيد الدولي بكميات كبيرة. وإذا كان صغر هذه الفئة لا يسمح بإدراجها في النظام المنسق، فهي تُضاف عادة إلى الأشكال المعالجة لهذه المنتجات. وهناك أيضا منتجات قد تكون هامة جدا للإحصائيين والمحللين الزراعيين، غير أنها لم تحدد على نحو منفصل في النظام المنسق نتيجة أسباب أخرى. وهناك طلب قديم من أجل وضع هيكل للتصنيف المركزي للمنتجات يكون أكثر استجابة لاحتياجات الإحصاء الزراعي، مما يقتضي تقديم المزيد من التفاصيل في هذا المجال.

٧١ – ولقد ساعد اعتماد اقتراح منظمة الأغذية والزراعة إضافة تعليقات من البلدان بشأن التصنيف المركزي للمنتجات في تنقيح البنى وتوضيح المفاهيم والتعاريف. وكفل أيضا، إدراج التفاصيل اللازمة في التصنيف المركزي للمنتجات. وبالمقارنة مع الصيغة رقم ١-١ للتصنيف المركزي للمنتجات أضيف ٢٠٠ بند جديد إلى الصيغة رقم ٢ للتصنيف المركزي للمنتجات في مجالات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والأغذية. ويبين هيكل ومحتويات الصيغة الجديدة للتصنيف المركزي للمنتجات الآن بشكل أفضل حقائق واحتياجات الإحصاء الزراعي أكثر من أي وقت مضى.

٧٢ – ونتيجة للمعلومات الواردة في اقتراح منظمة الأغذية والزراعة بشأن التصنيف الموحد للتجارة الدولية، فقد لبت الصيغة الجديدة لذلك التصنيف طلب الكثير من البلدان الحصول على المزيد من التفاصيل الخاصة بإنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات، فضلا عن الإقرار بأهمية إنتاج البذور والشتلات ولتوضيح محتوى ''معالجة البذور'' وما يتصل بذلك من إنتاج بذور الزهور والفواكه والخضروات.

٧٣ - وفي أوائل عام ٢٠٠٥، قدِّم اقتراح منظمة الأغذية والزراعة المتعلق بالتصنيف الدولي الموحد للمهن إلى مكتب منظمة العمل الدولية المعني بالإحصاءات واقترحت بعض التعديلات المعينة من أجل تحسين تصنيف المهن في مجال الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك في التصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ١٩٨٨.

٢ - منظمة الأغذية والزراعة: قائمة المنتجات الزراعية

٧٤ - كانت المشكلة في الماضي تتمثل في عدم توافق التصنيفات المستخدمة في الإحصاءات الزراعية بشكل كامل مع التصنيفات المستخدمة في مجالات إحصائية أخرى. فقد استلهمت قائمة المنتجات الزراعية لقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة من التصنيف الموحد للتجارة الدولية وتمت مواءمتها بإضافة تفاصيل إضافية إليها. واستخدمت القائمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة والبلدان الأعضاء لجمع البيانات الزراعية خلال الأربعين سنة الماضية. ولبت بشكل جيد الاحتياجات المحددة لإحصاءات الإنتاج الزراعي، وخاصة في التعامل مع التعاريف المتنافرة والمتنوعة التي تستخدمها مختلف البلدان من أجل نشر البيانات الواردة من مختلف المجالات والمصادر في بنية تحليلية واحدة. ولكن بقيت القائمة على مر السنين ثابتة و لم يتم تحديثها مع التطورات والتغيرات التكنولوجية الجديدة. وتدريجيا، أصبحت مفاهيمها وتعاريفها بالية مقارنة مع النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها والتصنيف المركزي للمنتجات. ونتيجة لذلك، أضعفت القائمة إمكانية مقارنة الإحصاءات الزراعية وتكاملها مع غيرها من الإحصاءات.

٧٥ - وكجزء من المشروع الجديد لتحديث قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة، تم استعراض وتنقيح قائمة المنتجات الزراعية للمنظمة بعناية. وتم تحديثها حاليا وجعلت متطابقة مع التصنيفات الدولية، وخاصة مع التصنيف المركزي للمنتجات من خلال ربط أفضل ووثيق مع النظام المنسق. وتتضمن القائمة الجديدة حوالي ٦٠٠ سلعة أولية ومحولة مشتقة أساسا من السلع الـ ٢٠٢٠ المدرجة في النظام المنسق. وإضافة إلى ذلك، تم تحديد قائمة من ٢٠٠ مادة غذائية أساسية مجمعة بغرض تجميع ميزانيات الأغذية وحسابات استخدام الإمدادات، حيث تلعب الإحصاءات والمؤشرات دورا هاما في رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد اختيرت هذه المواد استنادا إلى أهميتها من حيث المحتويات الغذائية والكميات والأسعار وجرى تعريفها بنفس التعاريف والمحتويات والعناوين المستخدمة في النظام المنسق.

٣ - التصنيفات المستخدمة في البرنامج العالمي للتعداد الزراعي

٧٦ - يسرّ الأخذ بمقترحات منظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات في صيغتيهما الجديدتين، التنقيح ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد والصيغة ٢ للتصنيف المركزي للمنتجات، بشكل فعال تطبيقها في البرنامج العالمي المقبل للتعداد الزراعي.

٧٧ - وفي اجتماع لمنظمة الأغذية والزراعة للاستعراض التقني للبرنامج العالمي للتعداد الزراعي الذي سيجري في سنة ٢٠١٠، المعقود في روما، إيطاليا في آذار/مارس ٢٠٠٥، كان ثمة توافق عام في الآراء حول ضرورة مواءمة التصنيفات المقرر استخدامها في التعداد الزراعي، وخاصة فيما يتعلق بالمحاصيل والمواشي والآلات، مع التصنيفات الدولية الموحدة من قبيل التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات، ومع نظام الحسابات القومية. وأيد الخبراء الذين حضروا الاجتماع تأييدا تاما مبادرة منظمة الأغذية

والزراعة الرامية إلى تطبيق التصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الصناعي الدولي الموحد بوصفهما الأساس الذي تستند إليه التصنيفات التي ستستخدم في الجولة المقبلة للبرنامج العالمي للتعداد الزراعي.

٧٨ - ولدى تصميم البرنامج العالمي للتعداد الزراعي في سنة ٢٠١٠، استُخدمت مفاهيم ومبادئ نظام الحسابات القومية والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لتحديد وحدات التعداد الزراعي، والأنشطة الزراعية، ونطاق التعداد الزراعي. ولأول مرة في تاريخه، أعدت قائمة جديدة للمحاصيل استنادا إلى مبادئ بنى التصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الصناعي الدولي الموحد. فتصنيف المحاصيل وتصنيف المواشي وتصنيف الآلات والمعدات الموصى به في البرنامج العالمي للتعداد الزراعي في سنة ٢٠١٠ متوافقا حاليا توافقا تاما مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات.

واو - استعراض الصلة بين التصنيف المركزي للمنتجات ومدونة الأمم المتحدة الموحدة للمنتجات والخدمات

٧٩ - استعرضت اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين تقرير فريق أوتاوا المعني بالأرقام القياسية للأسعار الذي تضمن طلبا للنظر في مدونة الأمم المتحدة الموحدة للمنتجات والخدمات (باسم) بوصفها تصنيفا مشتقا وما إذا كان من الملائم للشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة أن تبحث في إمكانية مطابقة هذا التصنيف مع التصنيفات المرجعية القائمة.

٨٠ - احتفظ بمصطلح ''تصنيف مشتق'' لأعضاء ''أسرة التصنيفات الدولية'' التي تستند إلى التصنيف المرجعي ذي الصلة. ويمكن إعداد التصنيفات المشتقة إما عن طريق تبني بنية التصنيف المرجعي وفئاته، وبعد ذلك ربما تقديم تفاصيل إضافية تتجاوز ما يقدمه التصنيف المرجعي، أو يمكن إعداده من خلال إعادة ترتيب أو تجميع المواد من تصنيف مرجعي أو أكثر. وتُظهر مقارنة بسيطة بين بنيتي التصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الصناعي الدولي الموحد أن هذا النوع من العلاقة بين التصنيفين غير موجود. وإضافة إلى ذلك، لا تستوفي مدونة الأمم المتحدة الموحدة للمنتجات والخدمات التي ليست تصنيفا إحصائيا و لم تخضع لعملية الموافقة كما هي مبينة في ديباجة ''أسرة التصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية''، المعايير اللازمة للانضمام للأسرة.

٨١ - وقد نظرت الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة في قضية المطابقة بين التصنيف المركزي للمنتجات ومدونة الأمم المتحدة الموحدة للمنتجات والخدمات وتم وضع مطابقة تجريبية. وقد أظهرت هذه المطابقة التجريبية لمجموعة فرعية من التصنيف أن الاختلافات المفاهيمية لوضع تفاصيل التصنيفات تجعل من المستحيل عمليا الوصول إلى جداول مطابقة مفيدة يمكن استخدامها لتحويل البيانات بين التصنيفين بدقة. وبالرغم من أن التصنيف المركزي للمنتجات يستند في جزئه المتعلق بالسلع على تعاريف النظام المنسق، فليس هناك مثل هذا الربط أو المستوى المكافئ من التعاريف فيما يتعلق بمدونة الأمم المتحدة الموحدة للمنتجات والخدمات. وإضافة إلى ذلك، فإن الفئات في المستوى المفصل المتعلق بالخدمات من مدونة الأمم المتحدة الموحدة للمنتجات والخدمات غير قابلة للتحديد غالبا فيما يتعلق بالتصنيف المركزي للمنتجات بسبب الغموض اللغوي أو لأسباب أخرى. كما أن المفاهيم المستخدمة في تعريف أو تجميع المواد في التصنيف مختلفة أيضا (إن كانت قابلة للتعريف).

٨٢ - وناقش فريق الخبراء أيضا هذه القضية في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. فمدونة الأمم المتحدة الموحدة للمنتجات والخدمات تعد قائمة هيكلية متحركة لها قاعدة مستخدمين من حوالي ٢ ٠٠٠ مؤسسة في أنحاء العالم. واتفق فريق الخبراء على أن نسبة التغطية هذه ليست كافية لجمع بيانات كافية لاستخدامها في حساب الأرقام القياسية للأسعار. وعلاوة على ذلك، فإن عددا كبيرا من

تصنيفات المشتريات مستعملة في أنحاء العالم، بما فيها التصنيفات المعدة لاستخدام الحكومات والشركات الخاصة. فعلى سبيل المثال، تشترك الجماعة الأوروبية استخدام اللغة المشتركة للمشتريات؛ وتستعمل الولايات المتحدة تصنيفات أخرى منها التصنيف الاتحادي للإمدادات، مع أن العديد من الشركات الكبرى ربما لا تزال تستخدم نظما أخرى خاصة بها. وبعد أن لاحظ فريق الخبراء أن مدونة الأمم المتحدة الموحدة للمنتجات والخدمات ليست الآلية الملائمة لتلبية الأهداف المبتغاة، طُلب إلى الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة إبلاغ فريق أوتاوا بالنتائج المشار إليها أعلاه. كما اقترح فريق الخبراء إجراء تقييم أولي لتصنيفات المشتريات لتحديد ما إذا كان أحدها مستعملا على نطاق واسع في الاتحاد الأوروبي و/أو أمريكا الشمالية و/أو مناطق أخرى لتحديد ما إذا كان هناك تصنيف مشتريات غالب في أنحاء العالم.

٨٣ - ولدى مقارنة التفاصيل المبينة في التصنيف العالمي الموحد للمنتجات والخدمات وفي التصنيف المركزي للمنتجات بالتفاصيل المبينة في مدونة الأمم المتحدة الموحدة للمنتجات والخدمات تبدو الأخيرة أكثر تفصيلا. ومع ذلك، وبالنظر إلى التفاصيل المبينة في مدونة الأمم المتحدة الموحدة للمنتجات والخدمات باعتبارها قائمة للمنتجات أكثر منها تصنيفا منظما، يبدو من الأنسب مقارنتها بفهرس التصنيف المركزي للمنتجات الذي يغطي حاليا أزيد من ٠٠٠ ٤٢ مادة، مقارنة مع ٠٠٠ ١٨ مادة مدرجة في مدونة الأمم المتحدة الموحدة للمنتجات والخدمات. وينبغي مواصلة استكشاف إمكانية وكيفية استخدام هذه التفاصيل في الأغراض التي يبتغيها فريق أوتاوا.

٨٤ - وقام فريق الخبراء بإبلاغ فريق أوتاوا بالنتائج التي توصل إليها وسيجري، بتعاون معه، مزيدا من المشاورات لبحث التغييرات المحتملة في التصنيف المركزي للمنتجات التي يمكن أن تؤدي إلى تحسن قابلية تطبيقه على إحصاءات الأسعار.

زاي - توصيات أخرى مقدمة من فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية بشأن العمل المستقبلي في إطار أسرة التصنيفات الدولية

٨٥ - ناقش فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية المقترح الداعي إلى إنشاء آلية لتقييم تطبيق التصنيفات الدولية الموحدة من خلال مجموعة رسمية من المسائل والمعايير. ووافق الفريق على أن هذا القياس ينبغي أن يأخذ في الاعتبار عدة مجالات أساسية، لا تركز على المواءمة الصارمة لهيكل الترميز فحسب، وإنما تركز أيضا على إمكانية مقارنة البيانات واستخدام التصنيف. وينبغي أن يأخذ التقييم في الاعتبار أيضا جداول المطابقة بين المعيار الدولي والمواءمات الوطنية. واتفق الفريق على المجالات الأساسية المبينة في ورقة المناقشة باعتبارها نقطة انطلاق وطلب أن تقوم مجموعة صغيرة من أعضاء فريق الخبراء بإعداد صيغة منقحة في غضون السنة المقبلة. وتنبغي مراعاة أسر التصنيفات الأخرى، من قبيل تصنيفات منظمة الصحة العالمية.

٨٦ - وناقش فريق الخبراء أيضا تصنيفات اقتصادية مختلفة والعلاقة فيما بينها واتفق على ضرورة استعراض مفاهيمها ودورها المستقبلي المحتمل داخل أسرة التصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية . وينبغي إجراء مثل هذا الاستعراض للتصنيفات الاقتصادية، ومن بينها التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الموحد للتجارة الدولية والفئات الاقتصادية عامة وتصنيفات الإنفاق حسب الغرض. وينبغي أن ينطلق هذا العمل بورقة مفاهيمية/رؤية يتم إعدادها في غضون الشهور الـ ١٢ المقبلة. وتم الخلوص إلى نتيجة مفادها أن الفريق الفرعي التقني التابع لفريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية يمكن أن يضطلع بهذه المهمة، ولكن في وقت لاحق بعد اختتام تنقيحات التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات. ويمكن ربط هذا العمل بتنفيذ واستخدام التصنيف المركزي للمنتجات.

ثالثا – نقاط للمناقشة

٨٧ - **لعل اللجنة الإحصائية تود أن تبدي آراءها في المسائق التالية:**

(أ) **هل توافق اللجنة على أن توصي باعتماد التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات بنيتهما آنفتي الذكر بوصفهما المعايير الدولية لتصنيفات الأنشطة والمنتجات وأن تطلب من البلدان استخدام هذين التصنيفين كنماذج لتصنيفاتها الوطنية لتقديم إحصاءات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي؟**

(ب) **هل تتفق اللجنة مع التوصية القائلة آن على البلدان مواءمة تصنيفاتها الوطنية لتكون قادرة على تبليغ بيانات تصل إلى مستوى رقمين على الأقل من التصنيف الصناعي الدولي الموحد دون ضياع المعلومات؟**

(ج) **هل ترغب اللجنة في أن تصوغ الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة برنامجا لتنفيذ التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات، مع ما يترتب على ذلك من آثار في الموارد المالية والبشرية، الأمر الذي سيتطلب عندئذ الدعم الفعلي من الدول الأعضاء؟**

(د) **هل تتفق اللجنة مع خطة العمل المتعلقة بالتصنيف الدولي الموحد للمهن بالصيغة التي وضعتها منظمة العمل الدولية؟ وهل توافق اللجنة على أن يبقى فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية مشاركا في هذه العملية، خاصة بعد الاستعراض المقرر في اجتماع فريق الخبراء سنة ٢٠٠٧؟**

(هـ) **هل تتفق اللجنة مع النتيجة التي توصل إليها فريق الخبراء بعدم مواصلة السعي إلى الربط بين التصنيف العالمي الموحد للمنتجات والخدمات والتصنيف المركزي للمنتجات؟**

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ٤ (E/2005/24)، الفصل الأول، الفرع باء، الفقرة ٢.

(٢) جنيف، مكاتب العمل الدولي، (١٩٩٠).